البعض وصفها بعملية تلميع للسلطة الحاكمة

نقابة الصحفيين تحيي حفلاً باذخاً للرقص على جثة الصحافة العراقية

□ بغداد / أحمد حسين

على الرغم من أنه ليست مناسبة يوبيلية للصحافة العراقية، إلا أن نقابة الصحفيين العراقيين تستعد لإحياء احتفالية باذخة يحضرها نحو 300 شخصية، فنانون وفنانات ورؤساء مؤسسات إعلامية مرئية ومسموعة ومقروءة، عراقيون وعرب وأجانب. الاحتفالية التي أعلنت نقابة الصحفيين أنها ستحييها في عيد الصحافة العراقية الثالث والأربعين بعد المئة، غدا الخميس على قاعة فندق الرشيد ببغداد، تأتي في وقت ما زالت فيه دماء نحو 650 من شهداء الصحافة، ساخنة لم تبرد، إلى جانب مجالس العزاء المنصوبة على أرواح رجال ونساء وأطفال استشهدوا في حوادث متفرقة في بغداد وعدد من المحافظات.

كما تأتي هذه الاحتفالية الباذخة بالتزامن مع قرار أصدرته هيئة الإعلام والاتصالات يقضي بإغلاق ٤٤ وسيلة إعلامية عراقية وعربية وأجنبية، قرار تريّثت الهيئة بتنفيذه لمدة ٤٥ يوما من دون أن تحرك نقابة الصحفيين ساكنا.

وفيما يتطلع الصحفيون العراقيون إلى ربيع ينتشلهم من قبضة التضييق على الحريات ومصادرة الآراء والاعتداءات التي يتعرضون لها بين الحين والآخر، قررت نقابتهم إحياء احتفالية غير مسبوقة -منذ أيام ابن الدكتاتور عدي صدام حسين- تقدر تكاليفها بمئات الآلاف من الدولارات، في حين يبحث الكثير من هؤلاء الصحفيين عن مصدر رزق يؤمن لهم ولعوائلهم معيشة كريمة.

نقيب الصحفيين مؤيد اللامي، أوضح في تصريح لـ"المدى"، أمس، أن الاحتفالية ستراعاها شركات عراقية ولن تتكلف النقابة بأية أعباء مالية، مضيفا "هناك شركات عراقية أبدت استعدادها لرعاية الاحتفال بعيد الصحافة العراقية الـ١٤٣، وتكفلت بجميع النفقات الخاصة بذلك".

وأضاف "الشركات الراعية للاحتفالية تكفلت حتى بإجراء الاتصالات الخاصة بنقل واستضافة الضيوف العرب والأجانب".

وعن هوية هذه الشركات، لم يذكر اللامي أسماءها أو طبيعة أعمالها، إلا أنه قال: "الشركات ستظهر من خلال عرض (اللوغو) الخاصة بكل شركة كما هو معمول به في هذا النوع من الفعاليات".

وأفاد اللامي بأن "نحو ٣٠٠ شخصية عراقية وعربية وأجنبية ستحضر الاحتفالية، من رؤساء مؤسسات إعلامية وأدباء وفنانين، والصحفيين العراقيين المرموقين"، موضحا أنه "لعدم استيعاب قاعة الاحتفالية للعدد الكبير من الصحفيين العراقيين، لذلك تقرر أن يكون اليوم الأول منها للضيوف العرب والأجانب ورؤساء المؤسسات الإعلامية العراقية، فيما سيكون اليوم الثاني احتفالية لجميع الأسرة الصحفية العراقية في حدائق متنزه الزوراء".

وبشأن اهتمام النقابة بإحياء عيد الصحافة العراقية الـ١٤٣ بهذه الطريقة الباذخة رغم أنه ليس عيد باليوبيل الماسي، بين اللامي "نريدها أن تكون احتفالية تليق بالصحفيين العراقيين الذين قدموا الكثير من التضحيات، والأمر ليس بالغريب فهناك احتفاليات ومهرجانات إعلامية وفنية أقيمت سواء في بغداد أو أربيل أو خارج البلاد بتكاليف باهظة".

لكن ما يثير تساؤل مفاده، إذا كانت هناك شركات عراقية على استعداد لإحياء احتفالية بهذا الحجم والأهمية، بحسب ما ذكر نقيب الصحفيين العراقيين، فما الذي يمنع من التنسيق مع هذه الشركات لتخصيص جزء من تكاليف هذه الاحتفالية لمعالجة عدد غير قليل من الصحفيين العراقيين الذين فقدوا أطرافهم في أعمال عنف أثناء مزاولة أعمالهم الصحفية، أو دعم عوائل شهداء الصحافة برواتب ومساعدات مالية.

تظاهرة لحرية الكلمة في بغداد

وهو تساؤل يؤيده رئيس جمعية الدفاع عن الصحافة عدي حاتم قائلا: "إنها احتفالية للترويج للحزب الحاكم وصرف الأنظار عن الأزمة السياسية الخطيرة التي يمر بها البلد، فضلا عن أزمات نقص الخدمات وغياب الأمن وغير ذلك مما يعاني منه البلد والمواطن على حد سواء".

ويرى حاتم أن "نقابة الصحفيين يديرها أشخاص بعيدون كل البعد عن مهنة الصحافة، ولذلك هم يعملون على تلميع السلطة الحاكمة وليس من أجل الأسرة الصحفية العراقية".

ويشير إلى أن "العديد من الزملاء الصحفيين بحاجة لجزء بسيط من الأموال الضخمة التي ستصرف على هذه الاحتفالية للعلاج والعودة إلى مهنتهم التي حرموا منها بسبب تعرضهم لمحاولات اغتيال أو تفجيرات استهدفتهم وأدت إلى إعاقتهم، أو على الأقل دعم عوائل شهداء الصحافة برواتب تحفظ كرامتهم".

ويتساءل حاتم "الراقصات المصريات اللاتي دعتهن النقابة لحضور الاحتفالية هل سيرقصن على جثة ٦٥٠ صحفية وصحفيا عراقيين قضوا أثناء أداء أعمالهم، أم سيرقصن على جثث النساء والرجال والأطفال الذين استشهدوا خلال الأيام القليلة الماضية في عمليات إرهابية استهدفتهم وأودت بحياتهم وتسببت لمن نجا منهم بعوق دائم أو مؤقت".

ويلفت رئيس جمعية الدفاع عن الصحافة إلى أنه "في حال كانت هناك شركات مهتمة بالصحافة بهذا الشكل فكان الأجدر بنقابة الصحفيين أن تحث هذه الشركات على مساعدة الصحفيين أو بناء مجمعات سكنية لهم".

واختتم حاتم حديثه بالقول: "بماذا نحتفل، بعيد الصحافة والصحفيين العراقيين يتعرضون يوميا للاعتداءات والانتهاكات الصارخة لحقوقهم وحق حرية الرأي، أنه أمر مخجل".

بدوره يتساءل مدير مرصد الحريات الصحفية زياد العجيلي "ما الذي يفهمه نقيب الصحفيين مؤيد اللامي من حرية الصحافة، فما علاقة الفنانة يسرا بالصحافة، لو كان احتفالا فنيا فلا ضير من دعوة الفنانات والفنانين، لكنه احتفالا بعيد الصحافة العراقية".

العجيلي يقول: "يبدو أن الحكومة خصصت أموالا لنقيب الصحفيين وليس للنقابة لإقامة هذه الاحتفالية كنوع من الدعاية السياسية".

ويضيف "أحَقاً أن الصحفيين العراقيين بحاجة إلى حفلات باذخة راقصة يتناولون فيها المعجنات والمشروبات وغير ذلك، أم أنهم بحاجة إلى حزمة من التشريعات والقرارات التي تصون حرية الإعلام والتعبير وممارسة العمل الصحفي من دون قيود وعقبات سياسية وتهديدات أمنية".

وينبه العجيلي إلى أن "الحكومة خصصت أربعة ملايين دينار لنقابة الصحافة في موازنة العام الحالي، وهو ما يجعلنا نتساءل، إذا كانت الاحتفالية ستقام برعاية شركات تجارية أو مقاولات فأين ذهبت ميزانية النقابة، وما حاجة النقابة لهذه المبالغ إن لم تستثمرها في إقامة الاحتفاليات ولا في علاج الصحفيين أو دعم عوائل شهداء الصحافة أو بناء مجمعات سكنية لهم". ويرى مدير مرصد الحريات الصحفية أن "الحكومة عاجزة عن إعادة إحياء وزارة الإعلام المنحلة لذلك وجدت لها بديلا في نقابة الصحفيين العراقيين الحالية".

الاحتفالية التي دعت لها النقابة فنانين وفنانات عرب، تعيد إلى أذهان العراقيين الدعوات السخية التي كان النظام المباد يوجهها لمن أطلق عليه زملاء لهم في المهنة (فنانو الدولار)، كما ويذكر هذا الأمر العراقيين بفضيحة كابونات النفط التي كشفت عن تورط فنانات وفنانين باختلاس جزء ليس بالقليل من واردات النفط العراقي لتذهب إلى جيوبهم مقابل تلميع صورة النظام والترويج له في بلدانهم.

مواطنون ضحية لنزاعات الملكية بين الدوائر الحكومية في الديوانية

□ الديوانية / تحسين الزركاني

كشفت حكومة الديوانية عن تشكيلها لجان مختصة تنظر بقضايا مواطنين تعرضوا إلى مشاكل كبيرة ومضايقات، بسبب نزاعات الملكية بين الدوائر الحكومية في محافظة الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد). وقال عضو مجلس محافظة الديوانية علي جواد الكعبي لـ"المدى" إن "مجلس المحافظة شكل لجنة مختصة تنظر بقضايا عدد من المواطنين الذين وقعوا ضحية بسبب نزاعات الملكية بين مديريتي البلدية وعقارات الدولة".

وأضاف ان "مديريتي البلدية وعقارات الدولة، حملتا مواطني المحافظة والمراجعين المشاكل الكثيرة، الناتجة عن نزاعات الملكية بينهما".

وأضاف ان "شريحة كبيرة من المستأجرين لعقارات مديرية بلدية الديوانية، يعانون الامرين عند ذهابهم إلى دائرة عقارات الدولة، لتسديد أجارات محالهم، التي يعود تاريخ عقودها مع البلدية إلى العام ١٩٧٠".

وتابع ان "عقارات الدولة لم تستلم مبالغ الإيجار من اصحاب المحال، بسبب نزاعها مع بلدية الديوانية، وإقامتها دعاوى قضائية على عدد من الاملاك التي تتزاحم عليها الدائرتان".

ولفت الكعبي إلى ان "الاجراءات القضائية تأخذ وقتا طويلا، يصل إلى عدة أعوام، لتصدر أحكامها، والمستأجر لا يعرف مصيره خلال هذه الفترة، ليبقى حائرا بين فسخ عقده أو تراكم مبالغ الاستئجار عليه، حتى يعجز عن تسديدها الى الجهة التي يصدر الحكم لصالحها ليكون المواطن، الضحية الوحيدة التي تدفع ثمن الخلافات بين الدوائر الحكومية في المحافظة".

وكان مدير الشعبة القانونية في مديرية بلدية الديوانية علي كاظم قد اعلن في تصريحات صحافية سابقة عن "انجاز اكثر من ٩١٠ دعاوى قضائية خلال عام ٢٠١١، حسم منها لصالح البلدية ٦٤٠ دعوى، فيما بلغ عدد الدعاوى المقدمة ضد البلدية ١٣٠ دعوى قضائية، وتنتظر ١٤٠ دعوى إصدار الأحكام فيها لحسمها".

لجنة التعليم البرلمانية تناقش موضوع الشهادات المزورة

التعليم تعلن ضوابط قبول طلبة الشهادات المعادلة

□ بغداد / أحمد محمد

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، امس الثلاثاء، ضوابط قبول طلبة الشهادات المعادلة للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التعليم قاسم محمد جبار إن "الضوابط "تضمنت تقديم ما يثبت وجود الطالب خارج العراق من وزارة المهجرين والمهاجرين بالنسبة للطلبة خريجي الاعداديات الإيرانية، وكتاب من الأمم المتحدة بالنسبة للطلبة خريجي الاعداديات السعودية والكويتية (ممن ليس لديهم جواز سفر).

واضاف "وأن يكون الطالب خريج الدراسة الإعدادية للعام الدراسي الحالي أو العام الدراسي السابق، وأن لا يزيد عمره على (٢٤) عاما، ومن يزيد عمره على ذلك فيحق له التقديم إلى الكليات الأهلية أو المسائية".

وذكر أن "التعليمات شملت أن يقدّم الطالب الشهادة الثانوية الأصلية مصدقة حسب الأصول ونسخة ملونة منها عدد (٣)، وكتاب معادلة الشهادة الصادر من وزارة التربية ونسخة ملونة منه عدد (٢)، وهوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية ونسخة ملونة منهما، وجواز السفر الأصلي ونسخة ملونة منه".

واشار الى أنه "لا يحق للطالب الانتقال من كلية الى أخرى إذا كان قبوله صحيحاً بناءً على رغبته في إستمارة التقديم".

وأكد جبار أنه "سيتم التحقق من صحة صدور وثائق طلبة الشهادات المعادلة من قبل قسم القبول المركزي بالتنسيق مع مكتب المفتش العام خلال السنة الدراسية الثانية مع تقديم كفالة ضامنة لحين ورود صحة الصدور وبخلافه تحجب عن الطالب وثائق تخرجه".

وبين أن "وزارة التعليم ستعتمد كتاب التعادل الصادر من وزارة التربية لغرض قبول الطلبة".

واشار الى أن "السقف الزمني للتقديم سيكون من ٧/١ ولغاية ٢٠١٢/١٠/٢٥" موضحا أن نتائج ترشيح الطلبة وقبولهم ستعلن في موعد أقصاه ٢٠١٢/١١/١٥ .

من جانب اخر عقدت لجنة التعليم العالي والبحث العلمي برئاسة النائب عبد ذياب العجيلي، يوم أمس الثلاثاء، اجتماعا في مقر اللجنة لمناقشة الشهادات المزورة.

وذكر بيان صدر عن اللجنة، تلقت "المدى" نسخة منه، ان "المواضيع المدرجة على جدول اعمال اللجنة تتضمن موضوع استضافة المفتش العام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لبحث ملف الشهادات المزورة، واستضافة رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي لمناقشة موضوع الاقسام الداخلية".

يشار الى ان المفتش العام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اعلن في الاسبوع الماضي، عن كشف حالتي توزير وغش لنائبين بالبرلمان في الامتحانات النهائية في احدى الكليات الاهلية واحال محضر التحقيق الى هيئة النزاهة لغرض تحويله الى مجلس القضاء الاعلى للنظر فيه.

لجان شراء الأدوية تشوبها الشبهات

أطباء ومواطنون: المراكز الصحية في السماوة تفتقر للمستلزمات الطبية والأدوية

□ السماوة / مقداد الموسوي

اتفق أطباء ومواطنون في محافظة المثنى على رداءة الخدمات الطبية المقدمة للمرضى في المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظة، مؤكدين أن "المستشفيات والمراكز الصحية في السماوة تعاني نقصا حادا بالكوادر الطبية وبعض الأدوية". وكشف مدير أحد المراكز الصحية في المحافظة في تصريح لـ"المدى"، عن وجود شبهات تحوم حول صرف المخصصات المالية التي أطلقتها وزارة الصحة للمراكز الصحية في السماوة. وقال المصدر الذي رفض ذكر اسمه: إن "اللجان المعنية بشراء الأدوية في المحافظة تدور حولها شبهات بشأن وجود ملفات فساد"، مضيفا أن "وزارة الصحة شكلت هذه اللجان المختصة ورفدتها بالأموال اللازمة لشراء الأدوية وتوفيرها في مراكز ومستشفيات المحافظة". وبيّن أن "هذه اللجان أخفقت وهدرت المال العام في صفقات مشبوهة من خلال توريد أدوية رديئة المنشأ"، على حد قوله.

وتساءل عن "سبب غياب الأدوية عن المستشفيات فيما تتوفر في الصيدليات الأهلية".

فيما أشارت الطبيبة الممارسة أحلام سرمد إلى أنه "نتيجة الأحداث التي مر بها البلد بعد عام ٢٠٠٣ شهدت العناية الطبية في عموم البلاد وخاصة في السماوة تراجع كبيرا".

وعزت ذلك إلى "غياب الدعم المادي فضلا عن النقص الكبير في الأجهزة والكوادر الطبية، إلى جانب شحة الأدوية في المراكز الصحية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة".

وأيّد الدكتور أحمد حسان رأي زميلته، مؤكدا أن "هناك نقصا كبيرا وحادا في الأجهزة الطبية والأدوية فضلا عن ضعف الكوادر الصحية"، مشيرا إلى أن أحد أسباب ضعف التشخيص في المراكز الصحية في المحافظة يعود إلى الأعداد الكبيرة من المرضى التي تستقبلها المراكز يوميا وخاصة بعد العمل بنظام الإحالة.

ولفت إلى أن "زيادة عدد المرضى سوف يؤدي إلى استنفاذ طاقات الكوادر الطبية بمختلف اختصاصاتهم، وخاصة أن المراكز الصحية تعاني من قلة الكوادر"، داعيا وزارة الصحة إلى توفير كادر طبي متكامل في المراكز من أجل استيعاب الأعداد الكبيرة من المراجعين".

وأعرب مواطنون عن تذمرهم من تراجع الواقع الصحي في المثنى، وطالبوا "الوزارة بالعمل على الارتقاء بهذا القطاع المهم".

وتقول المواطنة هناء سالم: إن "المراكز الصحية تفتقر إلى بعض الأجهزة الطبية كأجهزة الأشعة، مما يجعل الكثير من المرضى يذهبون عن طريق نظام الإحالة إلى المستشفى العام لعمل الأشعة أو السونار وفي أحيان كثيرة تكون حالة المريض حرجة ولا تحتمل أن يذهب للمستشفى العام فوجود تلك الأجهزة بالمراكز ضرورة ملحة حماية لأرواح المرضى".

وتابعت بالقول: إن "غياب الأجهزة الطبية دفع الكثير من الأطباء إلى أتباع طريقة التشخيص الشفوي الذي بسببه وقع الأطباء بالكثير من المشاكل"، مضيفة أن "أغلب الأطباء في المراكز الصحية هم ليسوا ذوي اختصاص محدد وأنهم بدرجة طبيب عام وهو ما يسبب أخطاء في التشخيص، يدفع المريض ثمنها".

المهندس حسين علي طالب وزارة الصحة بـ"زيادة عدد الأطباء من ذوي الاختصاص والكادر الطبي والإداري في المراكز الصحية للتخفيف من الأعداد الكبيرة للمرضى"، حاثا الوزارة على "زيادة تجهيز المراكز بأحدث التقنيات الطبية لتقديم أفضل الخدمات الصحية، فضلاً عن مواجهة التحديات المستقبلية التي تتمثل في زيادة عدد السكان".

إلى ذلك، يشير المواطن محمد هادي إلى أن "المستشفيات العامة تشهد زخما كبيرا من قبل المرضى بعد إحالتهم من المراكز الصحية التي لا تتوفر فيها أبسط الأجهزة الطبية، فضلا عن شحة الأدوية".

ونبّه هادي إلى أن "الطبيب في المركز الصحي يشخص خلال الساعة الواحدة أكثر من ١٠٠ مريض ما يضر بمتابعة الطبيب لمريضه"، لافتا إلى أن "الطبيب ونتيجة هذا الزخم أصبح يكتب الدواء للمريض عن بعد دون الاستفسار اللازم عن حالته المرضية ودون أخذ الوقت الكافي للتشخيص بطريقة صحيحة تضمن عدم وقوعه في الخطأ أثناء صرف العلاج".

من جهتها أشارت المواطنة شفاء كاظم إلى أنه "على الرغم من وجود مراكز صحية عديدة في المحافظة إلا أنها تفتقر للكثير من الكوادر والأجهزة الطبية"، مبينة أن "الأدوية في صيدلية المركز الصحي تنفذ قبل نهاية الدوام مما يدفع المواطن إلى شراء العلاج من الصيدليات الخارجية".